



Multiculturalism and Acceptance of the Other: A Contemporary Philosophical Study

Mariam Hamed Hwaidi *
Philosophy researcher, Libya

التعديدية الثقافية وقبول الآخر: دراسة فلسفية معاصرة

* مريم حامد هويدى
باحثة في علم الفلسفة، ليبيا

*Corresponding author: marimhwidey@gmail.com

Received: September 06, 2025 | Accepted: November 04, 2025 | Published: November 12, 2025

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم التعديدية الثقافية وقبول الآخر. واشتملت الدراسة على ثلاثة محاور. المحور الأول تناول المقصود بمفهوم التعديدية الثقافية، فهي تقوم على التقدير والقبول والاحترام المتبادل للثقافات المختلفة والمشاركة للعمل معًا لبناء مجتمعات موحدة. في حين تناول المحور الثاني ظواهر تعدد واختلاف الثقافات ودورها في المجتمعات. أما المحور الثالث فكان بعنوان "التعديدية الثقافية وقبول الآخر في الفكر الفلسفى المعاصر".

ويمثل قبول الآخر والتعديدية الثقافية ركيزة أساسية في فهم وتطور الفكر البشري سواء في الغرب أو في العالم العربي. وفي الفلسفة الغربية الحديثة، انتقل الفكر من مرحلة التسامح الديني والفكري إلى مرحلة الاعتراف الأخلاقي المتبادل، حيث أصبح احترام اختلاف الآخرين شرطًا لتكوين الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أما في الفكر العربي المعاصر، فقد تطورت التعديدية الثقافية في ظل النهضة ومواجهة الاستعمار. فالتعديدية الثقافية وقبول الآخر ليست مجرد مفاهيم نظرية بل هي ممارسات حيوية لبناء مجتمع متماسك عادل، قادر على احترام التنوع الثقافي والفكري والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التعديدية الثقافية، قبول الآخر، التنوع الثقافي، الاعتراف المتبادل، الفكر الغربي، الفكر العربي.

Abstract

The study aimed to define the concept of multiculturalism and the acceptance of the Other. The study comprised three axes.

The first axis addressed the meaning of the concept of multiculturalism, which is based on mutual appreciation, acceptance, and respect for different cultures and joint participation to work together in building unified societies. The second axis, meanwhile, examined the manifestations of cultural multiplicity and difference and their role in societies. The third axis was titled "Multiculturalism and the Acceptance of the Other in Contemporary Philosophical Thought".

The acceptance of the Other and multiculturalism represent a fundamental pillar in understanding and developing human thought, whether in the West or the Arab world. In modern Western philosophy, thought transitioned from the stage of religious and intellectual tolerance to the stage of mutual moral recognition, where respecting the differences of others became a prerequisite for self-formation and achieving social justice.

As for contemporary Arab thought, multiculturalism has developed in the context of the Renaissance (*Al-Nahda*) and confronting colonialism. Multiculturalism and the acceptance of the Other are not just theoretical concepts but are vital practices for building a cohesive, just society, capable of respecting cultural, intellectual, and social diversity.

Keywords: Multiculturalism, Acceptance of the Other, Cultural Diversity, Mutual Recognition, Western Thought, Arab Thought.

لقدمة

يُعتبر التعدد الثقافي من المصطلحات الحديثة التي صاحبت النهضة والثورة التقنية. ويُعد التعدد الثقافي مصطلحاً واسعاً ويتداخل مع مصطلحات التطور، إذ يدل على عملية تعايش لعدد من الثقافات مع بعضها البعض في المجتمع الواحد.

إن التنوع والتعدد الثقافي ليس هو مجرد العديد من الثقافات التي تملأ الأرض فحسب، وإنما هو قبل ذلك كلّه، الروح التي أبدعت هذا التنوع الضخم الذي لا يكاد يُحصى من الإفراز الثقافي الذي لا ينقطع. فليس هناك تنوع ثقافي خارج الكيان الإنساني، وإن أي محاولة لمصادره التنوع الثقافي هي هدم للكيان الإنساني. ويُعد قبول الآخر من أخطر المشكلات التي يمكن أن يمر بها الكيان الإنساني، فهي أخطر مشكلات بعض الأنظمة السياسية الشمولية والسلطية، والمجتمعات التعددية في مكوناتها الداخلية التي تتشكل من الأديان والمذاهب والأعراف والقوميات واللغات. وتزداد مشكلة قبول الآخر المخالفة ثقافياً في ظل المجتمعات التي تسودها ديانة ومذهب للأغلبية السكانية إزاء المذاهب الأخرى داخل ذات الدين، والأديان الأخرى.

أهمية البحث

1. تكمّن أهمية هذا البحث في إظهار أهمية التعدد الثقافي وتقبل الآخر، باعتباره احتياجاً إنسانياً من أجل العيش وفق مفاهيم متقدمة تجعل الحياة أفضل وأرقى مما هي عليه، كما يعزز فهم العلاقات بين الثقافات المختلفة ويحفز الحوار البناء بين الأفراد والجماعات.
2. تسلّط الضوء على هذه المفاهيم الحياتية التي تتعلق بواقع حياة الإنسان، باعتباره كائناً اجتماعياً لا يستطيع العيش بمفرده ويميل بطبيعته إلى التجانس وتقبل الآخر بكل عيوبه ومميزاته.
3. يقدم توصيات عملية لتطبيق التعددية الثقافية وقبول الآخر كأساس للسياسات الاجتماعية والثقافية المستدامة.

مشكلة البحث وتساؤلاتاته

إن دراسة مشكلة التعدد الثقافي والانسجام مع الآخر لا تزال مثار اهتمام الباحثين والدارسين. وهذه الإشكالية تُعد حديقة نوعاً ما، بعد هذا التعدد الهائل في الثقافات والاتصال الكبير الحادث بين هذه الثقافات في ظل العولمة والتطور الحاصل في المجتمعات. وتكمّن تساؤلات الدراسة في النقاط الآتية:

1. ما المقصود بالتجددية الثقافية وقبول الآخر، وكيف تطورت عبر الفكر الغربي والعربي المعاصر؟
2. ما هي المشكلات التي تترتب على عدم قبول الآخر ثقافياً أو دينياً أو اجتماعياً وسياسياً؟
3. ما هي مظاهر التعدد الثقافي، وكيف يؤثر على المجتمعات وعلى مستوى التعايش الاجتماعي والثقافي؟
4. ما هي الخطوات التي يمكن أن تتبعها الدول للحد من حدوث انقسام ثقافي وصراع بين المكونات الثقافية في المجتمع؟

5. ما الدروس المستفادة من الفكر الفلسفي الغربي والعربي المعاصر لتفعيل التعددية الثقافية وقبول الآخر في المجتمعات الإنسانية؟

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي للتعرف على أهم المراحل التي مر بها مفهوم التعدد والتتنوع الثقافي في تطوره الفلسفي، والمنهج الفلسفي التحليلي لجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها والتعرف على خصائصها.

الدراسات السابقة

1. غادة عبد الجليل الغنيمي "التعددية الثقافية وقبول الآخر وأثرها في تحقيق السلام العالمي"، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، 2022 م. (الغنيمي، 2022).
2. حيثتناولت هذه الدراسة أهمية التعددية الثقافية وقبول الآخر في تعزيز السلام العالمي، مشيرة إلى ضرورة احترام التنوع الثقافي كوسيلة لتحقيق التعايش السلمي بين الشعوب.
3. حنان أبو سكين "مفهوم التعددية الثقافية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 2014 م، (أبو سكين، 2014)، حيث استعرضت الدراسة التحديات العالمية والعملية لتطبيق مفهوم التعددية الثقافية في المجتمعات العربية، مُشيرًة إلى الصعوبات التي تواجهها في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية.
4. مايون فيديريلوكو "تحديات التعددية الثقافية"، مجلة الرسالة اليونسكو، العدد 47، الدولة مصر، 1994 م. (فيديريلوكو، 1994).

المبحث الأول: مفهوم التعددية الثقافية ومراحل تطورها المطلب الأول: مفهوم التعددية الثقافية

"التعددية الثقافية هي التقدير والتفاهم والقبول والاحترام المتبادل للثقافات المختلفة والمشاركة للعمل معًا لبناء مجتمعات موحدة، فهي النظام الأكثر عدلاً بحيث يسمح للناس بأن تعبّر بحرية عن حقيقة من هم داخل المجتمع، ونظام أكثر تسامحاً يتکيف بشكل أفضل مع القضايا الاجتماعية (فيصل صالح السليماني، 1998، ص 127).

وتختلف تعاريفات التعددية الثقافية؛ إذ تستخدم الأنثروبولوجيا مفهوم التعددية الثقافية للدلالة على جماعات تختلف أنماط الحياة لدى كل منها اختلافاً شاسعاً عن غيرها.

أما العلوم السياسية والفلسفية، فتستعمل هذا التعبير للدلالة على جماعات ذات فروقات ومميزات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية. ولم يستعمل مصطلح التعددية الثقافية لوصف مجتمع متعدد ثقافياً فحسب. إن التعددية الثقافية هي قبل كل شيء نظرية حول الثقافة وقيمها، ولكي نفهم ماذا تعني التعددية الثقافية وقيمها، يكون إيضاح معناها لا غنى عنه، ويوجز في المفاهيم التالية: (السيميانية - المعيارية - الاجتماعية - الاقتصادية - العقلانية والعداء للأصولية العالمية). إن حقيقة وطبيعة التنوع الثقافي أنه ظاهرة إنسانية في كل أنحاء العالم وتعرفه كل المجتمعات، وذلك بسبب التمايز والاختلاف بين البشر في هوياتهم الثقافية من معتقدات ولغات وأعرااف. والتنوع الثقافي ليس مشكلة، ولكن المشكلة تكمن في طريقة التعامل مع تلك الظاهرة (أمين علي محمد، 2010، ص 28).

إن التنوع في حقيقته ظاهرة طبيعية عادلة إنسانية سوسيولوجية-ثقافية إيجابية وصحية في المجتمعات التي تحترم الهويات والثقافات المختلفة وتنقبل الآخرين المختلفين بخصوصياتهم ومميزاتهم الثقافية في إطار الدولة الواحدة، غير أن التنوع الثقافي يُشكّل تهديداً كبيراً على الدولة - القومية التي لا تحترم مثل ذلك التنوع الثقافي المتواجد داخلها وتعامل معه بسياسات قسرية وإقصائية بمحاولتها فرض منطقها الثقافي الخاص. ويُشير التنوع الثقافي كمفهوم - في أبسط تعريف له - إلى اتسام المجتمعات الإنسانية بميزة التنوع والاختلاف الثقافي، والذي يعتبر حالة طبيعية سوسيولوجية-ثقافية لصيغة بالوجود الإنساني (حبـيـه زـرـارـي، 2007، ص 2).

يعرف الباحث حسن عبيد التعديدية الثقافية بأنها "نظريّة تُفضي إلى الوعي بالذات الجماعية، بحيث تستند إلى فكرة اقتسام السلطة في مجتمع ما بين الجماعات الثقافية متعددة الهويات على أساس العدالة والمساواة والاعتراف رسميًا بالهويات المتميزة، ومن ثم التعاون معها ودعم تمييزها بدمجها بآليات معينة بما ينسجم وطبيعة النسيج المجتمعي والمرجعيات الفكرية له، التي يمكن أن تصوغ طريقة لبعث الأقليات والجماعات المتميزة وهوبياتها)" (حسين عبيد وأخرون، 2014، ص 770).

إن التعديدية الثقافية في أبسط تعريف لها هي العيش المشترك بين مجموعات إنسانية ذات مرجعيات ثقافية متعددة ومختلفة حسب الدين والطائفة والعرف واللغة وغيرها، التي تُفرز تنوًعاً من الاختلافات والتباينات الثقافية ومستويات مختلفة من الخطاب الثقافي والاجتماعي داخل الدولة القومية الواحدة، وهي التي ترتكز كذلك على أوجه العدالة والمساواة من عدمها بين الأغلبيات والأقليات الثقافية من خلال السياسة العامة (سياسات الهوية كما تُسمى) المعتمدة من طرف الدولة في إطار إدارتها لظاهرة التنوع الثقافي داخلها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية (حسام الدين علي مجيد، 2010، ص 39).

الفكرة الأساسية التي يمكن أن نستخلصها من كل ما سبق من التعريفات للتعديدية الثقافية أنها عامة وسطحة وغامضة وغير واضحة من حيث مضمونها هي والمفاهيم المتقررة عنها المتصلة بها، ما يخلق قضايا ومشكلات مختلفة ومتعددة بالنسبة للدولة القومية في كيفية تعاملها مع المعضلات الأمنية التي يمكن أن تطرحها مثل تلك المفاهيم، والتي يمكن أن تصل إلى حد المساس بوحدتها واستقرارها.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التعديدية

للتعديدية الثقافية تاريخ يمتد إلى حوالي نصف قرن مضى، إن هذا التاريخ مرتبط بالجوانب الفلسفية والسياسية والقانونية والمؤسسية، وهو على عكس ذلك أقل تجدداً في الدراسات الاجتماعية.

ظهر مصطلح التعديدية الثقافية ومفهومها حديثاً ويحتل المفهوم موقعًا مركزياً في جدال حاد حول مصير الدول القومية في عالمنا المعاصر. ظهرت هذه العبارة والجدال حولها في البداية في أمريكا الشمالية خلال السبعينات من القرن الماضي، أي استُخدم المصطلح لأول مرة في كندا عام 1965، باعتباره اقتراباً لمعالجة التنوع الثقافي. وفي عام 1971 تم تبنيه رسمياً كسياسة عامة فيها. وما يجدر التبييه إليه هو أن المصطلح لم يبرز في الجدالات والمناقشات السياسية إلا في تسعينيات القرن الماضي، كما لم تشهد "الحقوق الثقافية" - التي تمثل واحداً من المفاهيم الرئيسية التي يتأسس عليها مفهوم التعديدية الثقافية - اهتماماً واسعاً في الواثق الدولية والإقليمية إلا مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين (حنان أبوسكن، 2014، ص 24).

لقد تأسس مذهب التعديدية الثقافي ابتداءً من السبعينيات في إطار الامتداد الذي عرفته الديناميكية الديمقراطية بالشكل الذي تُمارس به في الدول التي تُشكّل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وتزامن هذا مع الفرع الثاني من التعديدية الثقافية الذي يعني بالأقليات الأصلية في تلك البلدان. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن التعديدية الثقافية نشأت في ظرف خاص تمثل في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول الغربية، الذي تخلله نضال طويل للحصول على الحقوق التي كانت مهددة في الماضي. هذا الأمر قد يختلف باختلاف الواقع الذي تعيشه كل دولة، وبمرور الوقت أصبح بالإمكان تلمس سياسات موحدة في المنظمات العالمية والأمية، على الأقل في مستوى التقني النظري للحقوق الثقافية للأفراد والأقليات. ونستطيع القول إننا أمام نظرية ما زال الجدل حولها كثيفاً وما زالت تتعرض للنقد في بعض جوانبها، وذلك لطبيعة موضوعها وتشعبه من خلال ارتباطه بالحقوق الفردية والجماعية ودور الدولة تجاه الأقليات من المواطنين الأصليين الذين يمثلون أقلية، وكذا تجاه المهاجرين من دول أخرى لتلك الدول، ولا ربط لها كذلك بموضوع الثقافة، وهو من أكثر المواضيع تعقيداً وتشابكاً، وعلى الرغم من اعتقاد البعض برسوخ التجربة الديمقراطية في المجتمعات الليبرالية والمحاولات الحادة لذاك الدول في عملية الاندماج الثقافي واستعمال الآلة الإعلامية القوية في الترويج لذلك، إلا أن التعديدية الثقافية ما زالت تُواجه بانتقادات حادة وحقيقة (منال جرود، 2021).

المبحث الثاني: مظاهر تعدد واختلاف الثقافات وانتقادات التعددية الثقافية

المطلب الأول: تعدد الثقافات ودورها في المجتمع

تزرع التعددية الثقافية بأشكال وأنواع مختلفة ومتعددة ومظاهر متعددة، تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، وهذا يعتمد على أصل نشأة هذه الدول والمجتمعات وتطورها، وطبيعة التنوع الثقافي داخلها، وسياسات إدارتها.

يمكن اعتماد تصنيف ثلاثي لأشكال التعددية الثقافية الأكثر شيوعاً، والذي يميز بين ثلاثة أنواع من الأقليةات:

- الأقليات الأصلية**: وهي تلك الأقليات الأصلية المتواجدة التي يتكون منها المجتمع المتعدد ثقافياً، عرقياً، إثنياً، دينياً، لغوياً، وغيرها، في إطار كيان الدولة القومية. وقد تم التأكيد على هذا النوع في الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي. ومن أمثلة هذه الأقليات: شعب الماوري في نيوزيلندا، والأمم الأولى في كندا، والسكان الأصليون في أستراليا (علي راتاشي، 2013، ص 22).

- الأقليات الوافدة**: وهي الممثلة في الأقليات الوافدة من المهاجرين بأشكالها المختلفة. وكما يدل اسمها، هي عكس الأقليات الأصلية حيث أنها أتت عن طريق الهجرة. ومن الأمثلة عنها: جماعات الأتراك في ألمانيا، والجنوب الكاريبيون الأفارقة في المملكة المتحدة. بُضاف إلى ذلك ما يطلق عليها أقلية قومية دون مستوى الدولة مثل سكان مقاطعة كيبك أو الكنديين، وكذلك الأمريكيون الأفارقة، وهم ليسوا أقلية قومية دون مستوى الدولة، وإنما فئة سكانية متفرقة تتسم بصبغة عرقية عاصرت بالفعل مولد الدولة القومية الأمريكية، ولذا فأصولها تختلف إلى حد بعيد عن المهاجرين إلى أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، وكذلك الأفارقة في فرنسا (علي راتاشي، 2013، ص 21).

- الأقليات المستبعدة ثقافياً**: تتضمن جميع الفئات أو الجماعات التي تعاني من الاستبعاد الثقافي بكل أشكاله على أساس ثقافية. وتحت هذا النوع الثالث تدرج الأقليات الأصلية والأقليات الوافدة وغيرها من الأقليات المستبعدة ثقافياً مجتمعة. وتقارب الأمم المتحدة مفهوم الاستبعاد بأنه "حالة تعيشها الجماعات الخارجة عن نطاق المشاركة الرسمية السياسية والاقتصادية والثقافية داخل أي مجتمع" (باقر سليمان النجار وأخرون، 2014، ص 56-57).

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لنظرية التعددية الثقافية

على الرغم من أن مفهوم التعددية الثقافية يحظى باهتمام متزايد، إلا أنه يظل موضوعاً للنقد من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين ورجال السياسة، بسبب ما ينطوي عليه من مخاطر وانحرافات مفاهيمية نظرية وأيديولوجية سياسية وأمنية (يسرى مصطفى، 2013، ص 1).

تتعرض نظرية التعددية الثقافية للكثير من الانتقادات والاتهامات من كل الاتجاهات، ومنها ما يصفها بالقصور والعجز نتيجة لـ:

- الغموض الكبير الذي يكتفى المفاهيم الرئيسية التي تتأسس عليها من حيث تعاريفاتها ومضامينها والهدف منها.
 - عدم الوضوح في ضبط الطريقة الواجب انتهاجها من طرف الدولة القومية في كيفية تعاملها وإدارتها لظاهرة التنوع الثقافي داخلها من خلال سياسات الهوية التي تعتمد لها.
 - ما يطرحه واقع التطبيق من مشكلات ومعضلات تجعل منها مستحيلة التحقيق والتجسيد.
- هذا ما أدى بالبعض إلى حد التشكيك في جدواها الأساسية. وفيما يلي عرض مفصل لمختلف هذه الانتقادات:
- الانتقاد الأول (الغموض المصطلحي)**: النقاشات العامة حول التعددية الثقافية تفتقر للوضوح فيما يتعلق بالمصطلحات الرئيسية المتصلة بها، فتعريف التعددية الثقافية تعريفاً مقبولاً كان دائماً أمراً صعب المنال، وظللت البدائل المقترنة مثل الاندماج أو الاستيعاب مبهمة هي الأخرى (علي راتاشي، 2013، ص 17).

- الانتقاد الثاني (ثبات وجمود الخصوصيات)**: يُشار إلى أن الخصوصيات الثقافية التي يمكن أن يُبني عليها أي هيكل تعددي ثقافي تستلزم ثباتاً ما، وكذلك إمكانية تحديدها من قبل القوة العامة

حيث يمكن تعريفها بقدر من الدقة يتعلق بكل واحدة من تلك الخصوصيات. ويرى النقاد أن هذه الضرورة لا تتفق مع الحقائق المجتمعية وواقعها المتغير.

3. الانتقاد الثالث (**التناقض مع الاندماج**): يُعد التنوع الثقافي انعكاساً للواقع أكثر مما هو رفض للإدماج في إطار الثقافة القومية الواحدة وعملية التبني. ولأن المفهوم الكبير من التناقضات، أدى ذلك إلى إعادة النظر فيه، وفي العديد من المفاهيم التي تقوم عليها النظرية، مما استدعي تحولاً في الفكر من الدولة-الأمة المرتبطة بمفهوم الثقافة الواحدة، إلى الدولة المتعددة الثقافات التي يقع عليها مهمة التوفيق بين احترام الحق في التنوع الثقافي وضمان الوحدة السياسية.

4. الانتقاد الرابع (**الانتقاء المصطنع**): أتهمت التعددية الثقافية بأنها نمط في إدارة التنوع الثقافي يؤدي إلى نوع من التجميد للثقافات عبر التشجيع على الحفاظ عليها متصورة على أنها كيانات مستقرة، وكأنها متطابقة مع ثقافات الأصل (خاصة في حالة المهاجرين)، وأنها تنتهي بذلك إلى "الإنقاء المصطنع" على المجتمعات الثقافية (حبيبة زراري، 2007، ص 3).

المبحث الثالث: التعددية الثقافية وقبول الآخر في الفكر الفلسفـي المعاصر **المطلب الأول: قبول الآخر في الفلسفة الغربية الحديثة**

تطور مفهوم قبول الآخر في الفلسفة الغربية الحديثة عبر ثلاثة مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى (القرنان 17 - 18): مرحلة التسامح، يُنظر إلى الآخر باعتباره مختلفاً ينبغي السماح بوجوده.

▪ باروخ سبينوزا: أكد في كتابه "الرسالة اللاهوتية السياسية" أن حرية التفكير والاعتقاد لا تهدد النظام السياسي بل تحفظ استقراره، واعتبر العقل الإنساني هو المعيار المشترك بين جميع البشر. (Spinoza, 1951, p. 259).

▪ جون لوك: رأى في "رسالته في التسامح" أن الإكراه في العقيدة مستحيل، وأن المجتمع المدني لا يستقيم إلا إذا احترمت الدولة حرية المعتقد، فقبول الآخر عند لوك ينبع من التعايش السياسي. (Locke, 1963, p. 47).

2. المرحلة الثانية (القرن 19): مرحلة الاعتراف، يصبح الآخر جزءاً من تكوين الذات.

▪ هيجل: أحدث نقلة نوعية في فهم الآخر، عندما رأى أن الذات لا تدرك نفسها إلا من خلال الاعتراف المتبادل (في جدلية السيد والعبد)، حيث أصبح قبول الآخر شرطاً لتكوين الذات وليس مجرد فضيلة أخلاقية. (Hegel, 1977, p. 11-12).

3. المرحلة الثالثة (القرن 20): مرحلة المسؤولية الأخلاقية والاعتراف المتبادل. يتحول قبول الآخر إلى الالتزام الأخلاقي وشرط للعدالة الاجتماعية.

▪ تشارلز تايلور: يرى أن قبول الآخر لا يتحقق بمجرد التسامح، بل من خلال الاعتراف الثقافي المتبادل، واعتبر أن "الاعتراف بالآخر شرط لتكوين الذات الحرة" (Taylor, 1992, p. 26).

▪ أكسل هونيث: أكد أن الذات لا تتحقق إلا عبر شبكة من علاقات الاعتراف المتبادل (Honneth, 1996, p. 93-94).

هكذا انتقل الفكر الغربي من تسامح سلبي يسمح بوجود المختلف، إلى اعتراف إيجابي يجعل قبول الآخر شرطاً لتكوين الذات والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: التعددية الثقافية في الفكر العربي المعاصر

تُعد التعددية الثقافية في الفكر العربي المعاصر أحد الموضوعات الجوهرية التي تعكس صراع الفكر بين التمسك بالهوية المحلية والانفتاح على الحداثة العالمية.

بدأ هذا التطور في سياق النهضة العربية الحديثة ومواجهة الاستعمار، واستمر ليشمل قضايا المواطنة وحقوق الأقليات وإدارة التنوع في زمن العولمة. واجه المفكرون العرب تحديات التحديث والاستعمار

الأوروبي، مما أثار التساؤل حول كيفية التوفيق بين الانفتاح على الحداثة وحفظ الهوية الثقافية (أبو سكين، 2014، ص 188-190).

مع تطورات القرن العشرين والواحد والعشرين، ارتبطت التعددية الثقافية بقضايا عملية مثل حقوق الأقليات والمواطنة والمهاجرين وتأثير العولمة. وأصبح السؤال الرئيسي: كيف يمكن للمجتمع العربي أن يحقق تعددية فعلية تحترم الخصوصيات الثقافية وتمنع التهميش الاجتماعي والسياسي؟

يمكن تلخيص الملامح الأساسية لموقف الفكر العربي المعاصر من التعددية الثقافية على النحو الآتي:
1. **ازدواجية المقاومة والاستيعاب** : التوفيق بين مقاومة الهيمنة الثقافية الغربية واستيعاب مبادئ الحداثة الإيجابية.

2. **تحويل النقاش من النظري إلى العملي** : ربط المفاهيم النظرية بالتطبيقات العملية كقضايا المواطن حقوق الأقليات.

3. **إعادة قراءة التراث** : النظر إلى التراث برؤيه جديدة لاستخلاص قيم التسامح والتعايش وتفعيلها.

4. **الاعتراف بالمخاطر** : الإدراك أن التعددية قد تحمل في طياتها تحديات أمنية وسياسية إذا لم تُدار بشكل عادل.

يتضح أن التعددية الثقافية في الفكر العربي المعاصر مررت بسلسلة من التحولات التاريخية من مواجهة الاستعمار ومطالب النهضة، وصولاً إلى إدراك التعددية كشرط للمواطنة والعدالة الاجتماعية. فالتجددية في العالم العربي ليست مجرد تسامح نظري، بل ممارسة ثقافية وسياسية وأخلاقية متكاملة تحترم الآخر وتتضمن الاعتراف بالاختلاف على المستويين الفردي والجماعي.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الفلسفية المعاصرة، التي تناولت مفهوم التعددية الثقافية وقبول الآخر، يتضح أن هذا المفهوم يمثل تحدياً دقيقاً وضرورة إنسانية وحضارية. ويتمثل هذا التحدي في بناء مجتمع مُكون من جماعات مختلفة ذات تقاليد ومعتقدات متعددة، مع الحرص على هذه الاحتفالات والاحتفال بها.

لقد أثبتت الدراسة أن قبول الآخر والتعددية الثقافية يمثلان محوراً أساسياً في تطور الفكر البشري. وفي الفلسفة الغربية الحديثة، انتقل الفكر من مجرد تسامح سلبي (القرنين 17-18) يسمح بوجود المختلف، إلى اعتراض إيجابي (القرنين 19-20) يجعل من قبول الآخر شرطاً لتكوين الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية. أما في الفكر العربي المعاصر، فقد تطورت التعددية كضرورة مرتبطة بمراحل النهضة، ومواجهة الاستعمار، وإعادة قراءة التراث، وصولاً إلى إدراكتها كشرط للمواطنة والعدالة الاجتماعية.

وبالرغم من أهمية المفهوم، فقد سلطت الدراسة الضوء على الانتقادات الموجهة إليه، لا سيما ما يتعلق بالغموض المصطلحي والخشية من "الإنقاء المصطنع" للثقافات. إلا أن الإجماع يظل قائماً على أن التعددية الثقافية وقبول الآخر هما عنصراً متكاملان في تطور الفكر البشري من منظور فلسفى، اجتماعى، وسياسي.

الاستنتاجات

بناءً على تحليل المباحث، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. التحول الفلسفى لـ "قبول الآخر": لم يعد قبول الآخر فضيلة أخلاقية فحسب، بل تحول في الفلسفة الغربية إلى شرط معرفي وأخلاقي لتكوين الذات (كما في فكر هيجل وتاييلور).

2. التعددية كأداة للحلول: مفهوم التعددية الثقافية يمتلك القدرة على تقديم حلول للمشكلات المجتمعية المعقدة التي تنشأ في المجتمعات المتعددة ثقافياً.

3. دور الآلية القانونية: تُعد الآلية القانونية الحقوقية كفيلة بإزالة الفوارق والجروح بين الجماعات الثقافية المختلفة داخل الوطن الواحد، مما يؤكد على أهمية السياسات الحقوقية في إدارة التنوع.

4. التعددية في الفكر العربي ك "ممارسة حيوية": "التجددية في العالم العربي ليست مجرد تسامح نظري، بل هي ممارسة ثقافية وسياسية وأخلاقية متكاملة تضمن الاعتراف بالاختلاف على المستويين الفردي والجماعي.
5. أخطر المشكلات (عدم القبول): عدم قبول الآخر يُعد من أخطر المشكلات التي تواجه الأنظمة الشمولية والتسلطية، بل وترتاد حته في المجتمعات ذات الأغلبية السكنية الواحدة إزاء الأقليات.
6. تعدد مظاهر الأقليات: يمكن تصنيف الأقليات في المجتمعات التجددية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الأقليات الأصلية، والأقليات الوافدة (المهاجرون)، والأقليات المستبعدة ثقافياً.

التوصيات

- بناءً على النتائج المذكورة، توصي الدراسة بما يلي:
1. تفعيل الآليات القانونية: ضرورة تفعيل وتعزيز الآليات القانونية والحقوقية التي تضمن الاعتراف الرسمي بالهويات المتميزة على أساس العدالة والمساواة، لضمان إدارة عادلة لظاهرة التنوع الثقافي.
 2. دمج مفهوم الاعتراف في التعليم: يجب تضمين مفهوم الاعتراف المتبادل في المناهج التعليمية والثقافية، للانتقال بالوعي المجتمعي من مجرد "التسامح" إلى "الاعتراف الأخلاقي" بالآخر كشرط لتكوين الذات.
 3. تبني سياسات الاستيعاب لا الإقصاء: على الدول القومية تجنب السياسات القسرية والإقصائية التي تحاول فرض منطق ثقافي واحد، وتبني سياسات تهدف إلى التوفيق بين احترام الحق في التنوع الثقافي وضمان الوحدة السياسية.
 4. تشجيع الحوار العملي: يجب تحويل النقاش حول التجددية الثقافية في العالم العربي من الإطار النظري إلى الإطار العملي، من خلال معالجة قضايا المواطن حقوق الأقليات والمهاجرين بشكل مباشر.
 5. مواجهة التحديات المصطلحية: ضرورة العمل البحثي على توضيح وضبط المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالتجددية الثقافية، للحد من الغموض الذي يكتنفها ويسعى الجدل حول جدواها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الأمين، ع. م. (2010). إشكالية التجددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جملة الاندماج والتنوع. مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أبو سكين، ح. (2014). التجددية الثقافية وإشكاليات التطبيق. مجلة شؤون الأوسط، (148) 24، 190-24.
3. باقر، س. ا.، وأخرون. (2014). الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. جرود، م. (2021). مفهوم التجددية الثقافية. الموسوعة السياسية. تم الاسترداد من Political-encyclopedia.org.
5. زرارى، ح. (2007). الحق في التنوع الثقافي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف.
6. السليماني، ف. ص. (1998). التجددية الثقافية والعلاقة بين الطبيب والمريض: دراسة انتربولوجية لفريق طبي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة القاهرة.
7. عبيد، ح.، وأخرون. (2014). دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
8. علي، ح. د. م. (2010). إشكالية التجددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جملة الاندماج والتنوع. مركز دراسات الوحدة العربية.
9. الغنيمي، غ. ع. ج. (2022). التجددية الثقافية وقبول الآخر وأثرها في تحقيق السلام العالمي [دراسة]. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر.
10. راتشي، ع. (2013). التجددية الثقافية (ل. ع. تركي، مترجم). (مكان النشر غير محدد، قد يكون القاهرة).

11. فيديريكو، م. (1994). تحديات التعددية الثقافية. مجلة الرسالة اليونسكو، .(47)
12. فيفوريكا، م. (2012). التعددية الثقافية مفهوم يجب إعادة بناؤه (ع. أيوب، مترجم). مجلة الاستغراب: ملف التعددية الثقافية. المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
13. مصطفى، ي. (2013). التعددية والخصوصية الثقافية. مجلة جمعية الأوان الإلكترونية. تم الاسترداد من Alawan.org

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Hegel, G. W. F. (1977). *Phenomenology of spirit* (A. V. Miller, Trans.). Oxford University Press.
2. Honneth, A. (1996). *The struggle for recognition: The moral grammar of social conflicts*. Polity Press.
3. Locke, J. (1963). *A letter concerning toleration*. Martinus Nijhoff.
4. Spinoza, B. (1951). *The chief works of Benedict de Spinoza* (Vol. 1). Dover Publications.
5. Taylor, C. (1992). *The politics of recognition*. In A. Gutmann (Ed.), *Multiculturalism and the politics of recognition* (pp. 25-73). Princeton University Press.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.